

18

نهاية عصر

في الأيام الأولى التي أعقبت انهيار سنة 1929، قدّم أندرو ميلون - وكان آنذاك، وزير الخزانة وأحد أكبر الأثرياء في الولايات المتحدة - هذه النصيحة للرئيس هوفر: «قُم بتصفية العمال والأسهم والمزارعين والعقارات... طهّر النظام من العفونة»⁽¹⁾. وفي نفس الوقت تقريباً، قدم ليفينغويل من مؤسسة مورغان وصفته بشأن الكيفية التي يتم بواسطتها إخراج الاقتصاد من حالة الركود: «يكمن العلاج في توقف الناس عن مراقبة أجهزة التلغراف وعن الإصغاء للراديو وعن شرب الجنّ المهرّب وعن الرقص على أنغام الجاز... والعودة للحياة الاقتصادية القديمة والرخاء، القائمين على أساس الادخار والعمل»⁽²⁾.

إن خطايا المضاربين قد أُلقيت على كاهل الأطفال، كما يقول المثل الذي أورده شكسبير⁽³⁾، ولكن في هذه الحالة، أُلقيت الخطايا على كاهل الخاطئين أنفسهم أيضاً، هذا إذا لم نذكر ملايين الأبرياء الذين وقعوا في دوامة من ظروف لا حيلة لهم فيها. ولم يكن يُسمح لأحد بالإفلات من تلك القبضة الخانقة التي كانت تفرضها عملية الانكماش الاقتصادي المرفقة بالخلاص الأخلاقي.

لم يكن ميلون وليفينغويل الوحيدين في التعبير عن تلك الأفكار. بل على

العكس، كانت آراؤهما تلخص الحكمة السائدة في تلك الأيام: فالنداءات الداعية لمحاربة التضخم وللتطهير كانت تتكرر بأشكال عديدة، ولكن برتابة فظيعة تبعث على الاكتئاب. ولم يكن ذلك على أي حال أسوأ ما في الأمر. فواضعو السياسات - أي رجال المصارف المركزية والقادة السياسيون - التزموا فعلاً بتلك النصيحة وذلك عندما كانوا يترجمون البلاغة المقيتة لتلك التعابير، وبكل دقة، إلى قرارات سياسية على كل الأصعدة وفي كل بلد. وإذا نظرنا إليهم الآن من خلال السنوات الستين الماضية، ظهر هؤلاء الأشخاص وكأنهم يتكلمون لغة كوكب آخر.

لم يخل الأمر من بعض الأفراد من ذوي الجرأة الذين كانوا على قناعة بأن النظام الاقتصادي برمته، لا أخلاقيات المضاربين في سوق الأسهم، هو من يعاني من أوضاع تلوح في الأفق منذرة بسوء التعاطي مع الأمور. وكان رأيهم أن الوسيلة إلى الخروج من الركود هي محاولة وضع حد للمعاناة لا زيادتها. كما كانوا يبحثون عن وسائل لإعادة السيولة إلى النظام المصرفي المتداعي، ولوضع المال في جيوب الناس بطريقة ما بحيث يصبحون راغبين بل وقادرين على مغادرة بيوتهم لإنفاقه. لكن هؤلاء وجدوا أنفسهم في وضع كانوا فيه إما يخاطبون جداراً أصم أو يواجهون بمعارضة عنيفة مما جعلهم ينسحبون من المعركة.

أحد هؤلاء الأشخاص كان هربرت هوثر نفسه. فقد صُنع هوثر لنصيحة ميلون، وبخاصة لأن «ميلون لم يكن قاسي القلب. بل إنه في الواقع كان كريماً ويتعاطف مع كل أنواع المعاناة»⁽⁴⁾. وأشار هوثر بحكمة إلى أن غلطة ميلون كانت إصراره على أنَّ هذه «مجرد نكسة عادية للازدهار»، مما جعله يستهين في تقديره لخطورة الوضع الأوروبي. ومع ذلك، فإن جهود هوثر الرامية لأن يصبح داعية للقيام بتصرف فعال كانت أضعف من أن تضع حداً للإعصار الذي كان يكتسح العالم. كما أنه لم يتخل أبداً عن الفكرة التقليدية بأنه ليس بوسع

الناس اللجوء إلى الحكومة لحل مشاكلهم، مهما بلغ شعورهم بالعجز. وفي خطاب وجهه عبر الراديو في 12 شباط سنة 1931، وبدا فيه أشبه برونالد ريغان بعد ذلك بخمسين سنة - ولو أن الظروف كانت مختلفة بشكل جذري - ذكر هوفر مستمعيه قائلاً:

إن الدليل على قدرتنا على حل المشاكل الكبيرة، بشكل مستقل عن تدخل الحكومة، وعلى درجة القوة المعنوية التي سنتجاوز بها هذه المرحلة، سيحدده ما إذا كان الأفراد والجماعات المحلية تستمر في تحمّل مسؤولياتها... إن النصر... سيتم تحقيقه عن طريق تصميم شعبنا على خوض معاركه الخاصة... وعن طريق استثارة مكامن الإبداع لديه لحل مشاكله الخاصة، وعن طريق التحلي بشجاعة إضافية ليكون سيد مصيره في الكفاح في هذه الحياة⁽⁵⁾.

وكان هناك رجل آخر يؤمن بوجوب القيام بعمل إيجابي وهو جورج هاريسون، الذي خلف سترونغ في مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك^(*). وفي غضون أيام من حدوث الانهيار، اقترح هاريسون أن تقوم مصارف الاحتياطي الفيدرالي بشراء أوراق مالية حكومية في السوق المفتوحة Open market وذلك لضخ بعض السيولة في النظام. وكان يعتقد بأن تلك الاستراتيجية ضرورية لإرضاء الطلب الذي لا يعرف الشعب على النقود - وهي الموجودات الوحيدة التي كانت البيوت والشركات والمؤسسات المالية تريد الحصول عليها في ظل بيئة يسودها الهلع. كان الإقراض المصرفي قد توقف

(*) عندما كنت موظفاً شاباً في مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك خلال الفترة 1940 - 1942، سنحت لي الفرصة لمقابلة هاريسون شخصياً عدة مرّات. كان متزوجاً من أرملة وودرو ويلسون. والأمر الذي ترك عندي أكبر الأثر هو أنه كان يتقاضى راتباً سنوياً مقداره خمسون ألف دولار، وكان راتبي أنا 125 دولاراً في الشهر.

تماماً مما أدى لانتهاء أسعار السلع، الأمر الذي أدى بدوره إلى تكاثر حوادث الإفلاس وانتهاء المصارف⁽⁶⁾. وعندما أخذت ملايين فرص العمل بالتلاشي، قام هاريسون ببذل بعض الجهود القصيرة الأمد على مسؤوليته الخاصة المؤدية لعمليات شراء في السوق المفتوحة في مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، ومرة أخرى عملت السلطات في واشنطن ورؤساء مصارف الاحتياطي الفيدرالي على إحباط مساعي هاريسون وموظفيه بأن دعوا إلى إيقاف تلك الأنشطة «التضخمية».

يا لهاريسون المسكين - عندما أخذت الولايات المتحدة تفقد الذهب في خريف سنة 1931، حتى هو تخلّى عن آرائه التوسعية وانخرط ضمن أصحاب وجهات النظر السائدة. وافق فوراً على رأي زملائه بأن السياسة الصائبة الوحيدة في مثل هذه الظروف هي رفع معدلات الفائدة - ورفعها إلى حد كبير. وقد سارع يوجين ماير، رئيس مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي في واشنطن وأحد المؤيدين القلائل لأفكار هاريسون السابقة، سارع إلى الموافقة، معلناً أن الزيادة الكبيرة في معدلات الفائدة «تقتضيها كل القواعد المعروفة، وأن... الأجانب سيعتبرون الإحجام عنها ضرباً من الجبن»⁽⁷⁾.

وفي تلك اللحظة، كانت أسعار مبيعات الجملة في الولايات المتحدة قد انخفضت بنسبة 24 بالمائة عما كانت عليه سنة 1929، ووصل معدل البطالة إلى ما يزيد عن 15 بالمائة من القوة العاملة كما أفلس ثلاثة آلاف مصرف. وفي تلك الأيام، لم يكن هناك ما يدعى بتأمين الودائع، ويعني ذلك أن المودعين قد خسروا كل دولار موجود في إيداعاتهم في كل بنك أصيب بالإفلاس. لقد تبخر ذلك المال في الهواء بكل بساطة. ولدى قيام الاحتياطي الفيدرالي برفع معدلات الفائدة أكثر من ذلك، هبطت الأسعار بنسبة 10 بالمائة أخرى، ووصل معدل البطالة إلى 25 بالمائة من القوة العاملة، كما أغلق ما يزيد عن ثلاثة آلاف مصرف أبوابه⁽⁸⁾.

كان ماير مصيباً دون شك: فسياسة الانكماش كانت تقتضيها كل القواعد المعروفة. ويكشف تحليله مدى عمق سيطرة الأفكار الأساسية المتعلقة بمعيار الذهب على واضعي القرار السياسي. لدرجة أوصلت الأمور إلى مرحلة الركود - وهو وضع اعتبره، حتى هربرت هوفر، أمراً لم يكن له سابقة في التاريخ. لقد استمر الساسة والهيئات المالية ومدراء دور الأعمال والمصرفيون، وحتى معظم الأكاديميين، في الركوع أمام سبائك الذهب وكأن تلك الذخائر البراقة هي كل ما لديهم. ونسوا أن تلك كانت المادة التي سكبها البارثيون في حلق كراسوس بعد أن هُزم في المعركة.

إن وباء الكوارث المُعدي، الذي نتج عن ذلك، لم يؤد إلا لتقوية الإيمان الذي لا يلين في الأساليب القديمة. والواقع أنه لدى ضعف حركة تجارة الصادرات في دولة بعد أخرى، بدا وكأنه لا خيار سوى كبج الطلب في سبيل خفض الواردات. وأن الفشل في التصرف وفق تلك القواعد سيؤدي دون شك إلى عاقبة وخيمة: انتقال الذهب إلى دول أخرى. إن المثال الحي عن الكيفية التي شوّه بها الذهب النظام الاقتصادي البريطاني، وجره إلى الانكماش اعتباراً من 1925، كان جلياً أمام أعين الجميع، لكن السبيل الذي سلكته بريطانيا كان، على ما يبدو، الدليل الوحيد المتوفر الذي يجب السير على هده لتدبر أمر كارثة الثلاثينات العنيفة. ورغم أن الضغوط الداعية للانكماش كانت في ألمانيا من الشدة بحيث دفعت بهتلر إلى السلطة وهو يرغي ويزيد، ورغم أن معدل البطالة المتزايد وانتشار حالات الإفلاس بين المصارف ودور الأعمال في كل أنحاء العالم كانا يهزان أسس النظام الرأسمالي، إلا أن تلك الأمور المرعبة لم تؤد سوى لتقوية العزم على الحفاظ على احتياطات الذهب فوق كل شيء آخر. إن القواعد المعروفة قد حددت السياسة الوحيدة الصائبة وذلك عندما خرجت كل الأمور عن نطاق السيطرة.



كانت الأحداث خلال السنة الأولى من الانهيار الكبير تدعو إلى القلق، ولكن إذا أعدنا النظر في سنة 1930 لرأينا أنه يشبه بطرق عدة، الهدوء الذي يسبق العاصفة. في السابع من آذار، قال الرئيس هوفر في تقرير له «تشير جميع الأدلة إلى أن أسوأ تداعيات الانهيار على البطالة ستعجلي خلال الأيام الستين القادمة»⁽⁹⁾. وضمن تلك الظروف، لم تكن هذه بالنبوءة السيئة. ولم يتضح تأثير الانهيارات المتتالية، الناتجة عن أزمة كبرى، قبل نهاية سنة 1930، وبدأ الأمر بانهيار مصرف كالديويل آند كومباني، وهو مصرف في تينيسي، الذي جر في أعقابه شركات صناعية وشركات تأمين ومصارف تجارية صغيرة، ثم جاء انهيار مصرف صغير في نيويورك يحمل اسماً كبيراً، وهو بنك الولايات المتحدة. وخلال الأشهر القليلة التالية لحق بالركب 2300 مصرف تقريباً⁽¹⁰⁾. أما في بريطانيا، فقد كانت النتيجة الأولى سلسلة من خسائر لا يستهان بها في الذهب. وفي 13 كانون الثاني كان نورمان قد حذر وزير المالية من أنه لن يستطيع أكثر من ذلك تأجيل اتخاذ تلك الخطوة البغيضة وهي رفع معدلات الفائدة.

كانت فتائل التفجير قد وُضعت في مواقعها. تم إشعالها في 11 أيار عندما صُنع العالم لدى انفجار نبأ انهيار مصرف كريديتانشالت بانك في فيينا. وكان أضخم مصرف تجاري في النمسا، ويضم أكثر من نصف ودائع كل المصارف النمساوية. وبلغتنا المعاصرة يمكن أن نصف كريديتانشالت بأنه مؤسسة أضخم من أن تنهار، وقد كان أضخم من أن ينهار سنة 1931 أيضاً، واضطرت الحكومة النمساوية لأن تكفله ولكن دون جدوى. إذ أن انهيار كريديتانشالت قد أدى، كما قال رالف هوتري أحد مسؤولي وزارة المالية البريطانية، «إلى إطلاق موجة من الفزع أصابت كل المراكز المالية في العالم»⁽¹¹⁾. أدّت هذه الموجة أولاً إلى التهافت على سحب الودائع من بقية المصارف النمساوية من ثم ضربت الشلن Schilling في أسواق القطع الأجنبي. وفي غمرة اليأس،

حاول مصرف أوستريان ناشينال بانك اقتراض عملات أجنبية من مصارف مركزية أخرى. لكن بنك فرنسا أصرَّ على أنه لن يكون بالإمكان تقديم أية قروض إلا إذا تخلى النمساويون عن عزمهم على إقامة اتحاد جمركي مع ألمانيا، الأمر الذي رفضته الحكومة النمساوية. وفي هذه الأثناء استطاع بنك فرنسا، الذي كان مشغولاً باستبدال الإيداعات في المصارف المركزية الأجنبية بالذهب، الحصول على ما قيمته 539 مليون دولار ذهباً - أي ما يعادل أكثر من 25 بالمائة من كامل الإنتاج السنوي للمناجم من الذهب⁽¹²⁾. ورغم ذلك نجح مونتاغو نورمان، الذي كان ما يزال يخوض حربه الشخصية ضد الفرنسيين، في إثارة غضب عدوه مرة أخرى بأن مضى قدماً في تقديم قرض إلى النمساويين من بنك إنجلترا.

كان الوقت قد فات. إذ أن كل شيء قد تركز على حماية تلك الأكداس الذهبية من المزيد من الضرر. ولم تفلح الجهود المتواضعة التي قام بها نورمان في أن تكون أكثر من بديل مؤقت عابر. وخلال مدة قصيرة، وخلال فترات قصيرة، أدَّى هرع الناس إلى المصارف في النمسا لسحب إيداعاتهم إلى أحداث مماثلة في هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبولونيا. وكانت هذه الحالات من الفزع كافية لنشر الرعب في أقطار أخرى، وكانت أخطر التداعيات تلك التي ضربت ألمانيا.

جاء رد فعل المستشار الألماني هنريك بروننغ عصبياً، فقد عمد إلى تخفيض الإنفاق الحكومي تخفيضاً كبيراً. كما حاول بروننغ امتصاص النقمة، التي أثارها معدلات البطالة الإضافية والضغط الداعية للانكماش، بأن صرَّح بأن ألمانيا لم يعد بمقدورها بعد ذلك دفع التعويضات. وقد يكون تصريحه قد لاقى ترحيباً داخل وطنه، لكنه أدى إلى البدء بالتهرب من المارك الألماني REICHSMARK بشكل جدي. وتحولت الأزمة إلى مصدر للتهدة بحيث قام الرئيس هوفر، في 19 حزيران، بناء على اقتراح قدمه ليفينغويل، بعرض تأجيل

دفع الديون مدة سنة واحدة، وذلك بالنسبة لدفعات التعويضات الألمانية ودفعات الحلفاء الخاصة بديون الحرب إلى الولايات المتحدة. اشتعل غضب الفرنسيين بسبب تقديم هذا التنازل للألمان ورفضوا في بادئ الأمر الإشتراك في أية مباحثات. ومع أنه تمّ تدبير قروض مؤقتة لألمانيا، إلا أن المساومات حول اقتراح هوثر استمرت طويلاً إلى الحد الذي جعل الذعر يدب من جديد وجعل النزف الألماني من الذهب والعملات الأجنبية يتسارع. وفي محاولة لاحتواء الضرر، بدأ الألمان بفرض نظام من الضوابط على صفقات القطع الأجنبي بلغ حداً من الصرامة والتعقيد أدى إلى أن تكف ألمانيا، سنة 1932، بشكل فعلي عن اعتماد معيار الذهب.



وسرعان ما انتقلت عدوى الأزمة القائمة في أوروبا الوسطى إلى الباوندر، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى جهود الفرنسيين بهذا الشأن. بدأت بريطانيا الآن تعاني خسائر كبيرة في الذهب وسحوبات ضخمة من الأرصدة بالإسترليني المملوكة من قبل أجنبية. وقد توضحت أزمة الإسترليني بهذا الشكل لأن الأسعار في بريطانيا كانت قد انخفضت بمعدل 38 بالمائة عن المستوى الذي كانت عليه سنة 1925 عندما أعيد العمل بمعيار الذهب⁽¹³⁾. وقد بدا الوضع يائساً إلى الحد الذي دفع بونستون تشرشل، الذي كان يُمضي إجازة في بيارتيز، لأن يقول «إن كل شخص ألقاه يبدو وكأنه يشعر بفزع غامض من أن شيئاً فظيماً يتعلق بالمال سوف يحدث. وإذا حدث ذلك، آمل أن نقوم بشنق مونتاغو نورمان. ولا شك بأنني سأشهد ضده مقابل إطلاق سراحه»⁽¹⁴⁾.

والواقع أن نورمان كان يشعر بالضياع شأن أي شخص آخر. فعندما أ برق إليه هاريسون من مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك في 15 تموز قائلاً «نحن نشعر بالقلق والدهشة من الهبوط المفاجيء للإسترليني اليوم» كان رد

نورمان، «أنا لا أستطيع تفسير هذا الهبوط، لقد كان مفاجئاً وغير متوقع»⁽¹⁵⁾.

ولا يسع المرء إلا أن يُعجب من الأسلوب الذي تفادى به نورمان تساؤل هاريسون. فقبل ذلك بيومين، كان نشر التقرير النهائي، المتعلق بالنتائج التي توصلت إليها لجنة حكومية خاصة، قد كشف النقاب عن تدهور ينذر بالخطر عن وضع التجارة الخارجية في بريطانيا، فقد كانت الواردات تفوق الصادرات بهامش لا يكف عن الاتساع. كما أن مصدراً للمتاعب أكثر مباشرة كان أيضاً قد بلغ نقطة الذروة. فقد كان رجال المال اللندنيون يقترضون بمعدلات فائدة منخفضة في باريس ويقومون بإقراض العوائد إلى الألمان بمعدلات فائدة أعلى بكثير، لكن رجال المال الفرنسيين، الذين كانوا يشعرون بالقلق بشأن مستقبل الباوند، أخذوا يطالبون بتسديد القروض التي قدموها إلى لندن. كان الأمر يتعلق بمبلغ يثير الدهول وهو 750 مليون باوند إسترليني⁽¹⁶⁾.

وبعد أسبوع، بلغ الوضع حداً جعل نورمان يتخذ قراراً استثنائياً بإرسال أحد مدراء بنك إنجلترا لطلب قرض فوري من بنك فرنسا. كان الفرنسيون لا يمانعون في تقديم القرض في حال قامت الحكومة البريطانية - بل دافعو الضرائب البريطانيون في الواقع - بضمان القرض. ولكن مجلس الوزراء البريطاني رفض ذلك، فانهارت المفاوضات وتابع الباوند انحداره^(*).

كان مسار الأحداث أكبر مما يحتمله نورمان. ففي 28 تموز، غادر المصرف وذهب إلى بيته، وقد أنهكه تعاقب خيبات أمله وأحلامه، «وهو يشعر بتوعك»⁽¹⁷⁾. وبعد أسبوع قضاه في الفراش، أبحر إلى كندا في إجازة للراحة التامة. أما الفصل الأخير من المسرحية التي كان قد أسهم إلى حد كبير بتأليفها وإخراجها، فقد كان مقدراً له أن يُنقذ نفسه بنفسه دون وجود نورمان. ولن

(*) أسهم الفرنسيون فعلاً بتقديم قروض لبريطانيا، قروض قليلة جداً ومتأخرة جداً، وذلك في أواخر شهر آب، عندما بلغت الأزمة ذروتها.

نعرف قط ما إذا كان فعلاً قد بلغ من المرض حداً جعله غير قادر على التعامل مع الأزمة، أم أنه كان عاجزاً عن مواجهة الخيبة التامة لجهوده التي كانت تلوح في الأفق.

وبعد ذلك بيومين، أصدرت وزارة المالية تقريراً مفزعاً عن حالة العجز المتنامي في ميزانية الحكومة. وجاء فيه أن العجز سنة 1932 أصبح 170 مليون باوند إسترليني، أي أنه أعلى من التقدير السابق بمبلغ 50 مليون باوند إسترليني. وقد هزت هذه الأنباء العالم المالي بأسره. ولم يستطع أحد أن يفهم سبب نشر التقرير في تلك اللحظة البالغة الحساسية، وقد وصفه كينيز بقوله «أكثر الوثائق حماقة، والتي جعلتني أقرأ سوء طالعي طيلة حياتي»⁽¹⁸⁾.

ومع استمرار هجرة موجودات الذهب البريطانية إلى الخارج، تكاثرت الآراء التي تدعو الحكومة لاتخاذ إجراء متطرف لتنظيم أمورها المالية. وكانت حالة الاقتصاد تجعل من هذه المهمة أمراً بغيضاً إلى أقصى الحدود: فبحلول شهر آب، كان كل عامل من بين أربعة عمال تقريباً دون عمل، وذلك بالمقارنة مع كل عامل من بين كل ستة عمال في السنة السابقة، بينما كانت الأسعار والأجور مستمرة في التدنّي. وقد اختارت الإيكونوميست في عددها الصادر في 22 آب، تلك اللحظة لتعلن أن بريطانيا كانت تعيش بشكل يفوق إمكانياتها، وأن الميزانية يجب أن تجري موازنتها وأن «كل تبذير في الإعانات [مساعدات العاطلين عن العمل] والنفقات الأخرى يجب التوقف عنه. كان هذا النوع من الكلام قد أخذ يتردد من حين لآخر منذ الحرب، لكن الآن لم يعد مجرد كلام. ومع ذلك، فإن وجود حزب العمال في السلطة، برئاسة رامزي ماكدونالد، جعل قرار قطع الإعانات يبدو أكثر إيلاً منه في حال كان المحافظون يتزعمون الحكم. وبُذِل جهد طارئ آخر للاقتراض من مصارف فرنسية وأمريكية، بما في ذلك مصرف ج. ب مورغان، لكن المصرفيين رفضوا تقديم قروض أخرى دون فرض تخفيضات على الموازنة كانت أكثر مما يمكن للحكومة قبولها،

وبخاصة في مجال الإعانات. وقد أحدث ذكر شروط المصرفيين حالة من «الهرج» في غرفة مجلس الوزراء⁽¹⁹⁾.

ومع ذلك، كان لا بد من عمل شيء ما. في 24 آب، دعا الملك جورج ماكدونالد لتشكيل حكومة وطنية، ائتلاف من أحزاب العمال والأحرار والمحافظين، وذلك لجعل الألم المترتب على تخفيضات الميزانية أكثر قبولاً من الناحية السياسية. ويتضح القلق الذي كان يعصف بقيادة البلاد بجلاء في رسالة وجهها الملك إلى رئيس الوزراء بتاريخ 12 أيلول، وقد قرأها ماكدونالد على أعضاء البرلمان خلال جلسة طارئة. وقد أعرب جلالته عن الرغبة «نظراً للوضع المالي الخطير الذي تواجهه الأمة، بأن يشارك شخصياً بالحركة الرامية إلى تخفيض الإنفاق الوطني». واقترح الملك أن يستغني هو عن 50,000 باوند إسترليني في السنة من مخصصاته السنوية، وهو تخفيض تبلغ نسبته 10 بالمائة تقريباً. ولدى ترحيب ماكدونالد بعرض الملك - مذكراً بالتضحية الكبيرة لسيدني كارتون في إحدى قصص ديكنز - أعلن بأن «من الأفضل لنا جميعاً، إلى حد كبير، أن نمضي ونحن نشد الأحزمة باتجاه الاستقرار من أن نرخي تلك الأحزمة ونمضي نحو الفوضى». ثم مضى يعبر عن تصميمه على التصرف وفق هذا المبدأ وذلك بالتأكيد للبلاد بأنه سيُقي البرلمان في جلسة طارئة حتى «يقتنع العالم مرة أخرى بأنه لا سبيل إلى النيل من الإسترليني»⁽²⁰⁾.

ومن حسن الحظ أن أحداً لم يبال بإلزام ماكدونالد بوعده. ولو حصل ذلك، لكان البرلمان لا يزال منعقداً في تلك الجلسة الطارئة حتى الآن.

لقد كان صوت كينيز هو الصوت الوحيد المعارض لمسار التفكير العام القائل بأن الاقتصاد في الإنفاق هو الدواء الوحيد لأمراض العالم الاقتصادية المخيفة. وفي حديث إذاعي له، في كانون الثاني من سنة 1931، قال كينيز «لنفترض أننا توقفنا عن إنفاق مداخلنا بالكامل ووفرنا المبلغ، سيخسر الجميع أعمالهم... لذا أدعوكن يا ربات البيوت الوطنيات، انطلقن غداً صباحاً باكراً

إلى الشوارع واقصودن متاجر التنزيلات الرائعة التي تملأ إعلاناتها كل مكان. ستقدمن إلى أنفسكن خدمة رائعة. . . فلم يسبق أن كانت البضائع بمثل هذا الرخص. . . كما أنكن ستشعرن بالمزيد من البهجة لقيامكن بزيادة معدل التوظيف [و] لمساهمتكن في ثروة البلاد لأنكن تقمن بتشغيل أنشطة مفيدة»⁽²¹⁾.

ربما يكون منطق كينيز يبدو ذا معنى بالنسبة لربات البيوت الوطنيات، ولكن لم يكن له أي تأثير على نوايا القادة السياسيين للأمة. فقد اشتمل مشروع قانون الموازنة والاقتصاد الوطني الحكومي على تخفيض بلغ 70 مليون باوند إسترليني من الإنفاق الحكومي وعلى زيادة في الضرائب بلغت 86 مليون باوند إسترليني. وقد بادر كينيز على الفور لوصف هذا القانون بقوله «يزخر بالحماقة والظلم». ومع ذلك، فإن الحكومة كانت مقتنعة بأن الدفاع عن الإسترليني هو الغاية الأولى، مهما كان الثمن الإنساني داخل بريطانيا. كما تم رفع معدل البنك - وهو المعدل الذي يفرضه بنك إنجلترا على المصارف التي تحتاج قروضاً سريعة - في قفزة جبارة إلى 6 بالمائة من معدل 2,5 بالمائة في شهر حزيران، وذلك كعامل إضافي لتشجيع الأجانب على الاحتفاظ بما في حوزتهم من الإسترليني. إن ارتفاع الضرائب، مضافاً إليه خفض النفقات ومعدلات فائدة أعلى، كان قاتلاً. فقد تدهور الاقتصاد أكثر وارتفع معدل البطالة إلى مستويات أعلى، مما خفض عوائد الضرائب مع تقلص الرواتب والأرباح. وفي النهاية، وجدت الحكومة نفسها في مواجهة عجز فاق توقعات الخبراء.

وقبل أن تتاح الفرصة لمشروع قانون الاقتصاد لإنقاذ الباوند، وقعت حادثة غريبة صاعقة بينما كان النقاش قائماً حول القانون، وكانت الحادثة ترجيعاً غريباً لغزو فيشغارد في شباط من سنة 1797. فقد أعلنت فرقة صغيرة من البحارة، في محطة البحرية البريطانية في أنفرغوردون، الإضراب احتجاجاً على تخفيض الأجور الذي نص عليه القانون المقترح. أبرزت الصحافة، المحلية

والأجنبية، أنباء ذلك التمرد الصغير تحت عناوين ضخمة. تلقى الأجانب هذا النبأ بخوف كبير: إذا كان شيء كهذا يمكن أن يحدث في البحرية البريطانية، وهي على ما هي عليه، فلا بد أن تكون البلاد بكاملها على شفير الثورة. وخلال أسبوع واحد، تم سحب ما يقارب 40 مليون باوند إسترليني من أقيية بنك إنجلترا، ومنذ منتصف تموز كانت الخسارة قد وصلت إلى 200 مليون باوند إسترليني.

وفي الأسبوع الثالث من أيلول، وصلت الأمور إلى أقصى مداها. فقد طلب بنك إنجلترا من الحكومة إعفاءه في الحال من الالتزام بتوفير سبائك الذهب عند الطلب، وهو التزام كان سارياً لمدة ست سنوات فقط. تم إقرار القانون المطلوب في مجلس العموم في 21 أيلول. وأعلنت مجلة الايكونومست «نهاية عصر». وفي رفضها الاعتراف بنتائج الغزو النورماندي بقيمة 4,86 دولار للباوند، ألقت المجلة باللوم على «الركود الذي أعقب تبذير الازدهار الأمريكي [الذي] أظهر النقائص العديدة، بكل ما فيها من فجاجة - التي منعت معيار الذهب من لعب دوره بشكل مناسب وأدت إلى الكساد التجاري». أما ملاحظات كينيز في 27 أيلول، فقد كانت أكثر تحديداً وقرباً من الموضوع، نظر كينيز إلى الأمام بدل الالتفات إلى الخلف. وكتب يقول: «هناك قلة من الإنكليز لا تشعر بالابتهاج لكسر الأغلال الذهبية. فنحن نشعر بأننا قد تحررنا أخيراً وأصبح بإمكاننا القيام بما هو معقول... وفي اعتقادي أن الأحداث الكبيرة التي وقعت الأسبوع الماضي قد تفتح فصلاً جديداً في التاريخ المالي للعالم. ويحدوني الأمل بأنها قد تحطم الحواجز التي كانت تبدو وكأن لا سبيل لتجاوزها»^{(22)*}. وقد جاء التعليق الأكثر لذة على لسان توم

(*) إن هذا المقال الرائع يستحق أن يُقرأ بالكامل، سواء من حيث تحليله للماضي أو دقة تكهناته للمستقبل.

جونسون، وهو وزير عمالي سابق، فقد قال: «إنهم لم يبلغونا قط بأن بمقدورهم القيام بذلك»⁽²³⁾.

قبل أيام قليلة من تلك الأحداث، كان نورمان قد أبحر من كندا على ظهر سفينة متوجهة إلى إنكلترا وقد شعر بتحسن كبير وبأنه مستعد للعودة للعمل، كان يجهل تماماً ما ينتظره من أخبار عن الانهيار الكبير لكل مساعيه. كان زملاؤه في بنك إنجلترا يشعرون بأن من الواجب إبلاغه بالقرار الخطير الذي كان يوشك أن يدخل حيز التنفيذ في غيابه، لكنهم لم يكونوا راغبين في أن يتسرب النبأ قبل الأوان. وفي يوم السبت الذي سبق يوم الاثنين الذي كان سيجري فيه الإعلان الرسمي، وفي إشارة إلى عجوز شارع ثريد نيدل - وهو الاسم التهكمي المفضل الذي يُطلق على بنك إنجلترا - أ برق إليه زملاؤه يقولون «العجوز سترحل يوم الاثنين». وظن نورمان المسكين، نظراً لبعده عن مسرح الأحداث، أنهم كانوا يشيرون إلى مخططات والدته للذهاب في إجازة⁽²⁴⁾. ترى ما هي نوع الصدمة التي تلقاها عندما رست السفينة في ساوثامبتون.



خلال الأشهر الثلاثة التالية، هبط سعر الجنيه هبوطاً حاداً في أسواق القطع الأجنبي نظراً لأنه لم يعد قابلاً للتحويل إلى ذهب. وأصبح بإمكان الأجانب، الذين كان بحوزتهم باوندات إسترلينية في 21 أيلول، أي اليوم الذي تحررت فيه بريطانيا من قيودها، أن يصرفوا باونداتهم بسعر 3,75 دولار فقط عوضاً عن 4,86 - وهي خسارة هائلة، وفي كانون الأول، وصل السعر إلى 25.3 دولاراً. وسرعان ما فقدت المصارف المركزية في أرجاء العالم حماسها للاحتفاظ بموجوداتها بشكل عملات الدول الأخرى، حتى الدولار نفسه بجلالة قدره. إذاً، لم تكن هناك أية بدائل للذهب.

أسرعت أربع وعشرون دولة، من أصل 47 دولة قائمة على معيار

الذهب، إلى التسابق على المسار الذي كانت بريطانيا قد شقته للتو عبر أدغال الفوضى الاقتصادية: فقد علّقت تلك الدول إمكانية التحويل إلى ذهب خلال أيام من قيام بريطانيا بذلك. وبعد سنة، لم يبق على معيار الذهب سوى الولايات المتحدة وفرنسا وسويسرا وهولندا وبلجيكا، وبعد ست سنوات، لم تكن هناك دولة واحدة تسمح لمواطنيها بتحويل عملتهم أو ودائعهم المصرفية إلى ذهب⁽²⁵⁾. أصبح الدفاع عن المخزون الذهبي يتجلى في جعله خامداً.

لقد أوقع التسابق على الذهب ضربة قاسية بأمريكا. فقد كان ذلك الإلحاح المتعجل للتخلص من الدولارات يثير الدهشة، لأن مخزون الذهب الرسمي في الولايات المتحدة، في تلك اللحظة، كان يبلغ ما قيمته 4,5 بليون دولار - أي أكثر بأربعين بالمائة من احتياطات الذهب في كل المصارف المركزية ووزارات المالية في سائر أرجاء العالم، وأكثر بخمس وستين بالمائة من موجودات الذهب في فرنسا⁽²⁶⁾. ومع ذلك، قام المصرف الوطني البلجيكي، في 22 أيلول 1931، بسحب ما قيمته 106 مليون دولار ذهباً من نيويورك بضربة واحدة قاتلة، وسحبت فرنسا ما قيمته 50 مليوناً في نفس اليوم، وما قيمته 70 مليوناً أخرى بعد بضعة أسابيع. وخلال الفترة ما بين نهاية أيلول ونهاية تشرين الأول، خرج من الولايات المتحدة ما مجموعه 755 مليون دولار بشكل ذهب، ذهب نصفها إلى فرنسا وذهب الباقي، بشكل رئيسي، إلى بلجيكا وسويسرا وهولندا. أي أن سبيكة ذهبية من أصل كل سبع سبائك في أقبية مصارف الاحتياطي الفيدرالي رحلت من مكانها⁽²⁷⁾. وقد أدى الفزع الذي أثارته تلك الأنباء بالأمريكيين إلى التصرف بالمثل فقاموا بإجراء سحبات كبيرة من المصارف التجارية بشكل نقد وعملة ذهبية، مما أدى على الفور إلى إفلاس ثمانمائة مصرف آخر.

ومرة أخرى كانت الوصفة اللازمة للتعاطي مع هذه الأزمة، هي الوصفة التقليدية: وقف التضخم وخلق البطالة. لم يضع الاحتياطي الفيدرالي وقتاً،

فقد رفع معدل الحسم إلى أكثر من الضعف، وجعله يصل في خطوة واحدة جبارة من 1,5 بالمائة إلى 3,5 بالمائة. أدت هذه الوصفة ما كان متوقعا منها. توقف تدفق الذهب - ولكن للوقت الراهن فقط. كما أن الانكماش ورفع معدلات البطالة قد تما أيضاً بنجاح. وخلال الأشهر الستة التالية، هبط الإنتاج الصناعي، الذي كان أصلاً قد هبط بمعدل الثلث عن مستواه سنة 1929، بنسبة 25 بالمائة إضافية، وتضاعف معدل البطالة من النسبة المقلقة وهي 10 بالمائة من القوة العاملة، إلى ما يزيد عن 20 بالمائة، في الوقت الذي هبطت فيه أسعار الجملة بنسبة 25 بالمائة، لتصبح في سنة 1932 أدنى مما كانت عليه سنة 1929 بنسبة وصلت إلى 40 بالمائة تقريباً.

وهنا، أصبح تخزين العملة وقطع النقد من قبل العامة يحد أكثر من إمكانية المصارف على تقديم القروض لزبائنهم. وفي منتصف سنة 1930، كان الأمريكيون يحتفظون بأحد عشر دولاراً في ودائعهم المصرفية مقابل كل دولار من النقد الموجود في جيوبهم وسجلاتهم النقدية، لكن هذه النسبة هبطت خلال الأشهر الاثني عشر التالية إلى 6 دولارات فقط في الودائع لكل دولار من النقد المتداول⁽²⁸⁾. وعندها، طلب الرئيس هوفر من الكولونيل فرانك نوكس من شيكاغو القيام بحملة تثقيفية لثني الناس عن التخزين، ولا بد أن نوكس كان ممثل مبيعات لا بأس به، إذ أن أسلوبه قد عمل على الأقل على تهدئة وتيرة الانحدار في المعدل ولو إلى حين^{(29)(*)}.

إن التدهور الرهيب الذي لحق بالأوضاع الاقتصادية قد دفع بالقائمين على الاحتياطي الفيدرالي إلى الاستنتاج بأنهم قد فرضوا سياسة وقف التضخم

(*) أشتهر نوكس، الذي كان وزير الحرب خلال الحرب العالمية الثانية، بما قاله عن اليابانيين عندما وضع ذراعه على كتف السفير الصيني، ت. ف. تسونغ، «لا تقلق ت. ف. سنقضي على هؤلاء الأوغاد الصفر».

إلى حد كاف . ولم يعد بالإمكان تأجيل اتخاذ إجراء إيجابي أكثر من ذلك . في ربيع سنة 1932 ، اشتركت مصارف الاحتياطي ما قيمته 1 بليون دولار من الأوراق المالية الحكومية ، وهي حركة وصفها رالف هوتري ، الخبير الاقتصادي في وزارة المالية البريطانية ، بأنها «بطولية»⁽³⁰⁾ ورغم أن عدد 30 أيار ، 1932 ، من مجلة التايم حمل على غلافه صورة مدير الاحتياطي الفيدرالي يوجين ماير (كما تضمن نقاشاً فنياً يثير الدهشة حول عمليات الاحتياطي الأمريكي في سوق الأوراق المالية الحكومية) ، إلا أن عملية الشراء ذات القيمة البالغة بليون دولار ، ثبت بأنها لم تكن ذات نفع كبير للاقتصاد . وبدأت موجة أخرى من مشاعر الهم والقلق ، أثارتها المخاوف من أن الاحتياطي الفيدرالي كان يعمل على زيادة التضخم . وكل ما فعلته تلك الخطوة البطولية هو أنها أدت إلى تدفق الذهب إلى الخارج .

وعند ذلك بدأت الأحداث ، التي أدت إلى الأزمة النهائية في الحكومة البريطانية سنة 1931 ، تتكرر بشكل يبعث الرعدة في الأوصال : جهود محموعة لوقف العجز المتزايد في الميزانية وذلك لدى تضاول عائدات الضرائب بينما ازداد الطلب بشكل ملح على مساعدة الحكومة للعاطلين عن العمل . في السنة المالية التي انتهت في حزيران من سنة 1923 ، قُدر العجز بمبلغ 2 بليون دولار ، أي أكثر بنسبة 3 بالمائة من مجموع الناتج الوطني (وهو رقم مذهل في ذلك الوقت) ، وقد تجاوز الرقم الفعلي هذا المبلغ⁽³¹⁾ . وقام هوثر ، وهو يقتفي خطى بروننغ وماكدونالد بكل حرص ، بِحَثِّ الكونغرس على تخفيض هذا العجز البغيض عن طريق خفض النفقات وزيادة الضرائب . وأكد للكونغرس «إن الاقتصاد المتين هو الطريق الحقيقي لتخفيف الأعباء عن مالكي البيوت والمزارعين والعمال وكل فئات الشعب . وإن واجبنا الأول كأمة ، هو تنظيم الشؤون الداخلية لحكومتنا»⁽³²⁾ .

إن عزيمة هوثر فيما يتعلق بتلك المسألة لم تفتّر ، لكن الكونغرس كان أقل ميلاً من الرئيس نحو تلك الأهداف النبيلة . فقد كانت تخفيضات الإنفاق

والزيادات في الضرائب أقل مما كان هوفر يصبو إليه . ومع ذلك ، فإن التأثير الاقتصادي لتلك الإجراءات ، أضاف إلى الضغوط السائدة باتجاه الانكماش ، وأدى بالتالي إلى عجز أكبر في الميزانية سنة 1933 .



بقيت الأمور تراوح جيئةً وذهاباً حتى موعد انتخابات تشرين الثاني سنة 1932 ، عندما حقق فرانكلين د . روزفلت انتصاراً كاسحاً على هيربرت هوفر . غير أن لحظة اتخاذ إجراء ما لإنعاش الاقتصاد لم تكن قد حانت بعد ، لأن احتفال التنصيب الرسمي كان في ذلك الوقت يجري في 4 آذار ، لا في العشرين من كانون الثاني . وظل الرئيس المهزوم والكونغرس يقبعان في مكانهما لمدة أربعة أشهر طويلة .

ورغم الجهود التي لم تلن ، لجعل روزفلت يعمل معه ، كان هوفر يشكو للرأي العام مرة بعد أخرى رفض روزفلت القاطع للتعاون في اتخاذ أي إجراء مهما كان نوعه حتى يتم تنصيبه ويستلم السلطة⁽³³⁾ . وكانت الجهود التي استغرقت وقتاً أطول من غيرها ، والتي بذلها هوفر للحصول على مشاركة روزفلت ، تتعلق بخطط تهدف لعقد مؤتمر اقتصادي دولي كبير بشأن الركود العالمي وديون الحرب . وقد ناشد هوفر روزفلت قائلاً :

منذ أن هبت العاصفة على أوروبا ، ظلت الولايات المتحدة متمسكة بقوة بمعيار الذهب . . . لقد قمنا . . . بالمحافظة على ذلك الحصن المنيع للاستقرار في العالم وأسهمنا في وقف الاندفاع نحو الفوضى . . . إن كتلة من الذهب تندفع إلى هنا وإلى هناك من دولة لأخرى ، ساعية وراء أقصى درجات الأمان ، كانت أشبه بمدفع قد أطلق من عقاله على ظهر سفينة العالم لدى هبوب العاصفة . . . إن الثقة لا يمكن استعادتها عن طريق التخلي عن الذهب كمعيار في هذا العالم⁽³⁴⁾ .

وحتى تلك الكلمات القوية أخفقت في إقناع روزفلت بالتعاون. وكانت النتيجة أن مرت أربعة شهور صعبة قبل أن يحين حفل التنصيب، تنامي فيها القلق إزاء ما سيحدث بعد تنصيب الرئيس الجديد. وقد كان للوعد الذي قطعه روزفلت أثناء حملته الانتخابية بأن الحكومة ستؤمن عملاً لكل العاطلين، تأثيراً معاكساً بأن أثار موجة جديدة من البطالة كان السبب فيها رجال الأعمال الذين ساورتهم المخاوف من الاشتراكية ومن الإنفاق الحكومي المتهور.

وسرعان ما انتشرت إشاعات تفيد بأن الإدارة الجديدة ستبدأ «بإصلاح العملة بشكل أخرق». وفي 2 كانون الثاني من سنة 1933، عبّر ثلاثون اقتصادياً بارزاً عن قلقهم وأصرّوا على أن «معيار الذهب بوزنه ونقائه الحاليين يجب أن تتم المحافظة عليه دون تراخ... وأن الاهتياج والتجارب من شأنهما الإضرار بالثقة وإعاقة الشفاء»⁽³⁵⁾. وفي حالة لا تخفى من القلق، قام رجل المال الشهير برنارد باروخ، الذي كان قد دعم روزفلت، بإخبار إحدى لجان مجلس الشيوخ في 13 شباط بأن التضخم هو السبيل نحو الخراب «وأنتم إذا ما شرعتم بالحديث عن [تخفيض قيمة العملة] فلن تجدوا في منظومة الاحتياطي من الذهب ما يساوي خمسة سنتات بعد غد»⁽³⁶⁾.

لم تؤد تلك النصائح إلا لزيادة الخوف الذي كان منتشرًا، لكن الدعوات إلى الحفاظ على معيار الذهب استؤنفت في الصحافة، وبين كبار أعضاء الكونغرس، ومن جورج هاريسون، من مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، نفسه. وفي 31 كانون الثاني، قام هنري واليس، الذي كان قد أُشير إليه بأنه عضو في الوزارة الجديدة، بتحدي الآراء المتصلبة بأن صرح قائلاً: «إن الشيء الصائب هو الابتعاد عن معيار الذهب بأكثر قليلاً مما ابتعدت إنكلترا». وفي 18 شباط، أعلنت الصحف أن السيناتور غلاس، أحد الخبراء الرئيسيين بشؤون الذهب والنقد في الكونغرس، قد رفض دعوة روزفلت بأن يتقلد منصب وزير الخزانة، وذلك لأن الرئيس المنتخب لم يقدم له تأكيدات كافية بشأن الحفاظ على معيار الذهب»⁽³⁷⁾.

انضم الآن الأمريكيون الخائفون إلى صفوف الأجانب المهتاجين في السعي نحو الأمان بأن نقلوا رؤوس أموالهم إلى الخارج أو حولوها إلى ذهب. وكانت النتيجة حركة جديدة من التهافت على المصارف لسحب مخزون الذهب الأمريكي، أن غادر ما قيمته 160 مليون دولار ذهباً إلى أجواء أجنبية في شباط 1933، تلاها ما قيمته 160 مليون دولار أخرى في الأيام الأربعة الأولى من شهر آذار التي كانت تسبق حفل تنصيب روزفلت. وقد شمل الذعر المتزايد سحبوات نقد ذهبي من المصارف التجارية، بلغت أكثر من 80 مليون دولار في الأيام العشرة الأخيرة من شهر شباط، كما زادت عن 200 مليون دولار خلال الأيام الأربعة الأولى من شهر آذار/مارس⁽³⁸⁾.

ووقعت مصادفة مثيرة في كامبردج في ولاية ماساتشوستس، عندما قام البروفيسور آرثر ديوينغ، وكان أشهر أعضاء الهيئة التدريسية في مدرسة الأعمال بجامعة هارفرد، بالتوجه إلى مكاتب مصرف هارفرد تراست كومباني في ساحة هارفرد، وسحب حسابه المصرفي الكبير بالعملة الذهبية ووضع النقود في صندوق الودائع الخاص به. وعندما نقلت الجماهير التي كانت داخل المصرف إلى الناس في الشارع ما فعله ديوينغ، تجمع جمهور في الساحة، وأخذ الناس يتدافعون للدخول إلى المصرف ليقوموا بما قام به البروفيسور المعروف. وكانت النتيجة أن استدعي ديوينغ من قبل عميد مدرسة الأعمال الذي عنفه على ذلك التصرف الذي يعتبر سلوكاً منافياً للشعور الوطني. وبعد ذلك بوقت قصير، سارع ديونغ إلى مغادرة الجامعة^(*).

لقد صمد مصرف هارفرد تراست كومباني، لكن آلاف المصارف الأخرى

(*) لقد سمعت تلك القصة عندما كنت تلميذاً في هارفرد في أواخر الثلاثينات، وقد تفضل البروفيسور بول صاموئيلسون من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بتأكيدها في رسالة شخصية.

التي عانت من تهافت الناس على سحب ودائعها منها لم تصمد. وخلال سنة 1933، اختفى من مسرح الأحداث أكثر من عشرة آلاف مصرف، وعندها أصبح مجموع عدد المصارف في الولايات المتحدة أقل من عشرة آلاف مصرف بعد أن كان ثلاثين ألف مصرف سنة 1925، وخمس وعشرين سنة 1929⁽³⁹⁾. إن التصفية المحمومة للحسابات المصرفية جعلت نسبة الودائع المصرفية إلى العملات المتداولة تهبط بحدة من 6 دولارات من الودائع لكل دولار قيد التداول في نهاية سنة 1932 إلى ما لا يزيد عن 4 دولارات لكل دولار قيد التداول في آذار من سنة 1933 - أي ثلث ما كانت عليه النسبة قبل سنة 1929⁽⁴⁰⁾.

أين كان الاحتياطي الفيدرالي عندما جرت كل تلك الأحداث؟ . . . يجب كل من الاقتصاديين البارزين ميلتون فريدمان وأنا شوارتز على هذا السؤال في عملهما الهام حول التاريخ المالي للولايات المتحدة: «كان النظام يعاني من ضعف الروح المعنوية [و] يسهم في جو الفزع العام الذي كان يسري ضمن مجموعة الأسرة المالية والمجتمع ككل. كما أن غياب الدور القيادي، الذي كان من المفروض أن يمنحه للسوق نظام مصرفي مركزي مستقل، . . . كان شديداً الواضح»⁽⁴¹⁾.



في 5 آذار، وفي اليوم الذي أعقب التنصيب، أكد وزير الخزانة الجديد للبلاد أن معيار الذهب كان ما يزال سليماً لم يمس. وخلال اليومين التاليين، اشتركت كل من الصحافة الداخلية والخارجية في ترداد تلك الآراء. وفي 8 آذار، عقد روزفلت أول مؤتمر صحفي له وصرح بأن معيار الذهب كان في أمان.

نكتفي الآن بهذا القدر من الحديث حول هذا الموضوع. في 9 آذار، قام

روزفلت بتقديم قانون الصرافة الطارئ لسنة 1933 إلى كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ويخوله هذا القانون تنظيم، أو منع، تصدير الذهب أو الفضة أو تخزينهما، كما يخول وزير الخزانة المطالبة بتسليم كل العملات الذهبية والسبائك والشهادات (أوراق نقدية مضمونة بالذهب بالكامل) الموجودة بحوزة العامة⁽⁴²⁾. أخذ العامة قانون 9 آذار على أنه قانون مؤقت. هداً القلق وبدأ الذهب والعملة الورقية يعودان إلى النظام المصرفي.

ولعدة أسابيع، بدا كل شيء رائعاً، حتى بدأ السوق يشك بأن روزفلت كان فعلاً يريد خفض قيمة الذهب من الدولار. ولم يكن هو يخفي عزمه على وضع حد لدورة الانكماش والبدء برفع الأسعار، لأنه كان على ثقة من أن القيام بخطوات جريئة في ذلك الاتجاه من شأنها تشجيع قطاع الأعمال على البدء بإعادة الاستخدام وعلى رفع مستوى الإنتاج الذي كان قد تأثر بالكساد. وعندما تكاثرت الإشاعات المتعلقة بالذهب استؤنف التهافت على الدولار من جديد، ولسبب وجيه: فبتاريخ 18 نيسان، تم إقرار قانون يمنح رئيس الجمهورية صلاحيات في مجال الاقتصاد، بما في ذلك تخفيض محتوى الذهب في الدولار.

إن مذكرات هوفر لا تدخر وسعاً في شن هجوم عنيف على سياسات روزفلت. ويدّعي هوفر أن التخلي عن معيار الذهب القابل للتحويل يشكل الخطوة الأولى باتجاه «الشيوعية والفاشية والاشتراكية والاقتصاد الموجه والاقتصاد المخطط». ويضيف قائلاً أن الذهب ضروري لمنع الحكومات من «مصادرة مدخرات المواطنين عن طريق التلاعب بالتضخم والانكماش». ويمضي مطولاً في هذا النوع من الحديث، وفي إحدى الحواشي يذكر مثلاً قديماً يقول: «لدينا الذهب لأننا لا نستطيع أن نثق بالحكومات»⁽⁴³⁾.

كان روزفلت مصمماً على المضي قدماً. ففي 5 نيسان، بعد شهر فقط من تنصيبه، قام، بموجب الصلاحيات الممنوحة له في قانون التجارة مع

العدو، الصادر سنة 1917، وقانون الصرافة الطارىء، الذي جرى إقراره في شهر آذار، قام بإصدار أمر تنفيذي طالب فيه الجميع بتسليم كل ما بحوزتهم من نقد ذهبي وشهادات مضمونة بالذهب وسبائك إلى المصارف مقابل عملة ورقية أو ودائع مصرفية، كما طالب المصارف بتسليم الذهب إلى الاحتياطي الفيدرالي. وتبعاً لما قاله هوفر، لم يصل إلى المصارف سوى ما قيمته 400 مليون دولار ذهباً، أي زيادة لا تصل إلى 10 بالمائة من مخزون الذهب الموجود أصلاً.

وصدر قانون آخر في شهر نيسان يخول رئيس الجمهورية بعض السلطات ومنها سلطة تثبيت وزن الذهب في الدولار ضمن حد لا يقل عن خمسين بالمائة أو لا يزيد عن ستين بالمائة دون الوزن الذي كان قد حدد أونصة الذهب بمبلغ 20,67 دولار سنة 1837، أي قبل مائة سنة تقريباً. وقد دفع هذا القانون بلويس دوغلاس، مدير الموازنة للتنبؤ قائلاً «إنها نهاية المدنية الغربية»⁽⁴⁴⁾. لم تنته الأمور عند هذا الحد. فقد نص قرار في إحدى اجتماعات الكونغرس، بتاريخ 5 حزيران، على أن أي فقرة في أي عقد تشترط الدفع بالذهب تعتبر الآن لاغية - بما في ذلك التزامات حكومة الولايات المتحدة.

وقد أدى إلغاء فقرة الذهب من التزامات حكومة الولايات المتحدة إلى سلسلة متلاحقة من الدعاوى القانونية التي انتهت إلى المحكمة العليا. وافقت المحكمة على أنه لا يحق للكونغرس إلغاء التعهد بتسديد الديون بالذهب بناء على خيار المالك. لكن القضاة أعلنوا بعد ذلك أنه نظراً لأن الملكية الخاصة للذهب لم تعد قانونية، فإن مطالبة المدعي بتعويضات تعادل التغيير في قيمة الذهب بالنسبة للدولار من 20,67 دولار إلى 35,00 دولار، لا تتمتع بالأهلية⁽⁴⁵⁾.

في 3 تموز، أصدر روزفلت بياناً - عُرف فيما بعد باسم الرسالة «القبلة» - قال فيه أن الجهود الرامية لجلب الاستقرار إلى معدلات الصرف، عن طريق

العودة إلى العلاقات الصارمة مع الذهب كانت «نوعاً من الولوج البدائي من قبل من يُدعَوْنَ بالمصرفيين الدوليين» وأن استقرار معدل الصرف كان «مغالطة خادعة»⁽⁴⁶⁾. وقد استنكر البيانُ معظمُ السياسيين المحافظين ورجال المال والخبراء الأكاديميين، لكن كان هناك مؤيد واحد للرئيس وهو مينارد الذي صرح بأن «روزفلت كان مصيباً RIGHT إلى حد كبير». وعلق ريموند موللي، أحد أكبر مستشاري الرئيس، فيما بعد ساخراً: «إن كينيدي يعني أن روزفلت كان يسارياً LEFT إلى حد كبير»⁽⁴⁷⁾.

كان سعر الدولار يتقلب من يوم لآخر في أسواق القطع الأجنبي نظراً لأن وزير الخزانة مورغينثو كان ينفذ أوامر روزفلت القاضية بالقيام تدريجياً بتخفيض كمية الذهب التي يستطيع الدولار شراءها - أو بعبارة أخرى، زيادة عدد الدولارات اللازمة لشراء أونصة ذهب. ونقرأ في مذكرات الوزير مورغينثو طرفة شهيرة من تلك الفترة، عندما كان هو واثنان من المسؤولين يجتمعون كل صباح في غرفة نوم الرئيس لوضع سعر الذهب في ذلك اليوم:

كان روزفلت يستلقي مرتاحاً في سريره الضخم القديم الطراز المصنوع من خشب الماهوغني... لم يكن للسعر الفعلي [للذهب] في أي يوم بعينه يعني شيئاً. كان هدفنا، ببساطة، هو إبقاء المسار صاعداً بالتدريج بأمل أن تتبعه أسعار السلع. وفي أحد الأيام، ولابد أنني قد جئت وأنا أشعر بالقلق أكثر من المعتاد بشأن الأوضاع في العالم [كان هتلر قد استلم السلطة لتوه في ألمانيا]، كنا نخطط من أجل إحداث زيادة من 9 إلى 22 سنتاً. ألقى روزفلت عليّ نظرة ثم اقترح زيادة 21 سنتاً. ثم قال وهو يضحك «إنه رقم يجلب الحظ، لأنه حاصل ضرب سبعة بثلاثة»...

كانت تروقه الصدمة التي كانت سياسته تسببها للمصرفيين العالميين. وكان مونتاجو نورمان من بنك إنجلترا، الذي كان فرانكلين روزفلت يدعوه «العجوز ذو الشاربين الورديين» قد رفع عقيرته بالشكوى عبر المحيط، «هذا أفضع شيء حصل حتى الآن. إن العالم بأسره سيصاب بالإفلاس».

ونظرت أنا والرئيس إلى بعضنا، ونحن نتخيل المصرفيين الأجانب وقد وقف شعر رؤوسهم من الفزع. بدأت أضحك وانفجر روزفلت بالضحك»⁽⁴⁸⁾.

ولمرة واحدة فقط وقف كينيز في صف خصمه التقليدي نورمان ورفض الاشتراك في المهزلة وشبه حركة الدولار الدورانية «وكأنها ترنح معيار الذهب المخمور»⁽⁴⁹⁾.

وفي 30 كانون الثاني 1934، وصلت اللعبة إلى نهايتها، وذلك عندما تم تثبيت سعر الذهب، عن طريق قرار إجرائي، عند 35,00 دولار للأونصة، ويعني هذا زيادة تبلغ 69 بالمائة عن القيمة السابقة. بقي هذا السعر سائداً دون انقطاع لمدة 37 سنة، أي مدة أطول بثلاث سنوات من مدة العمل بالقيمة الشرعية البالغة 20,67 دولار والمحددة في قانون معيار الذهب الصادر سنة 1900. ورغم وجود عوامل أخرى لها تأثيرها، إلا أننا يجب أن نذكر هنا أنه خلال الفترة ما بين 1933 - 1937 قفز الإنتاج الصناعي بمعدل 60 بالمائة، وارتفعت أسعار الجملة بنسبة 31 بالمائة بينما هبط معدل البطالة من 25 بالمائة إلى 14 بالمائة. وفي بداية سنة 1937، توقف مؤشر المعدل الصناعي لداو جونز عند 200 نقطة، وهي قفزة جبارة من نقطة الحضيض البالغة 40 نقطة، التي وصل إليها خلال أحلك أيام سنة 1932. وها قد عادت الأيام السعيدة.

لم يشمل ذلك الفرنسيين والسويسريين والهولنديين والبلجيكيين الذين بقوا مستقرين على الصليب لمدة لا بأس بها خلال الثلاثينات. ظل الهولنديون والبلجيكيون متمسكين بنسبهم التكافؤية لسنة 1913 وذلك حتى نشوب الحرب العالمية الثانية. أما الفرنك الفرنسي، الذي كان قد جعل البضائع الفرنسية في السابق تبدو شديدة الرخص بالنسبة للبضائع البريطانية، بعد أن تحقق له الاستقرار سنة 1925، فقد بدا وكأن سعره يزيد بصورة متنامية بعد انفصال الباوند عن الذهب سنة 1931. ثم التقط الفرنسيون عدوى داء الانكماش، الذي

أدى الانفصال عن الذهب إلى شفاء بريطانيا والولايات المتحدة منه . انخفضت الأسعار في فرنسا بنسبة 25 بالمائة تقريباً خلال الفترة ما بين 1931 - 1935 ، في حين تدنى الدخل القومي الفرنسي بمقدار الثلث⁽⁵⁰⁾ .

وفي سنة 1936 ، بلغت مشاعر الخوف الشديد حدّاً جعل فرنسا محاصرة بإضرابات اعتصامية غاضبة . أدت الفوضى السياسية إلى تشكيل حكومة جبهة شعبية شملت الشيوعيين والاشتراكيين - ولم تكن تلك بالتوليفة المناسبة لإعادة الثقة الدولية بالفرنك . حصل الانفصال عن الذهب وخفضت قيمة الفرنك في شهر أيلول تحت غطاء الاتفاقية الثلاثية مع بريطانيا والولايات المتحدة . لم تضيف الاتفاقية الكثير إلى إجراءات التصرف الفعلية ، لكنها أعادت ، على الأقل ، التعاون الدولي إلى وضع أفضل من وضع الخلاف والنميمة المستمر الذي طبع العلاقات المالية الدولية بطابعه منذ نهاية الحرب العالمية الأولى⁽⁵¹⁾ .



وفي تلك الأثناء ، كان هناك شيء غريب يجري للذهب . فلدى انفصال كل عملة عن الذهب وتخفيض قيمتها ، صار بإمكان وحدة هذه العملة أن تشتري كمية من الذهب أقل من السابق - وبكلمات أخرى ، ارتفع سعر الذهب ، مثلما كان قد ارتفع في الولايات المتحدة من 20,67 دولار إلى 35,00 دولار . وبالمقابل ، انخفضت أسعار السلع والخدمات في كل الدول بمعدلات كبيرة . وكانت النتيجة أن أونصة الذهب في منتصف الثلاثينات أصبح بإمكانها شراء ضعف السلع والخدمات التي كانت تستطيع شراءها سنة 1929⁽⁵²⁾ .

وفي سنة كان فيها الإنتاج مصاباً بركود كبير فيما يتعلق بكل ما يحتاجه الناس بشدة دون أن يستطيعوا دفع ثمنه - كالطعام والملبس والمسكن - كانت هذه القفزة في سعر الذهب بمثابة الكنز لأصحاب مناجم الذهب كما أنها كانت تعادل فورة ذهب جديدة للاقتصاد العالمي . ارتفع إنتاج الذهب بمعدلات

عالية. وقد جاء معظم الذهب الجديد من جنوب إفريقيا بشكل رئيسي، رغم أن روسيا ظلت، كما في السابق، منتجاً مهماً. وفوق ذلك، قامت آسيا - وقد أحرق بها الركود الكبير كما أحرق بالجميع - ولأول مرة في التاريخ بإخراج الذهب المخزون وشحن ما قيمته 100 مليون دولار ذهباً إلى الغرب. وفي سنة 1932، كان المليونني طن من الذهب المستخرج من المناجم العالمية يساويان حوالى نصف مجموع الذهب المضروب بشكل نقد والمتراكم من فجر التاريخ وحتى منتصف القرن التاسع عشر. وفي سنة 1938، ارتفع الإنتاج بنسبة 50 بالمائة أخرى عما كان عليه سنة 1932⁽⁵³⁾.

وبعد ذلك بعشر سنوات ارتفعت احتياطات الذهب في المصارف المركزية والأرصدة الحكومية المتعلقة بها، من حوالى أربعين مليون طن سنة 1929 (ويعني ذلك 10 بلايين دولار بسعر 20,67 دولار للأونصة) إلى ستين مليون طن (25 بليون دولار بسعر 35,00 دولار للأونصة)⁽⁵⁴⁾ كان تزايد الذهب بشكل نقد في العالم بأسره كبيراً بحيث أنه في سنة 1939، أصبح هناك من الذهب في الاحتياطات المالية العالمية ما يكفي للاستعاضة عن كل النقد العادي بنقد ذهبي بنسبة مائة بالمائة⁽⁵⁵⁾.

كانت تلك إحدى اللحظات النادرة التي بدا فيها وكأن هناك الكثير من الذهب بحيث لم يكن أحد يدري ماذا يفعل به. وقد بدا أن هنالك حلاً واحداً فقط يمكن القبول به: إرسال الذهب عبر المحيطات إلى نيويورك، حيث كانت الولايات المتحدة تبدي استعدادها لشراء كل ما هو موجود بسعر 35 دولار للأونصة. وكانت النتيجة أن معظم ذلك الذهب الجديد، والكثير من الذهب القديم، عبر المحيطات باتجاه نيويورك. وقد وصف اقتصاديان معاصران، وهما فرانك غراهام وشارل ويتليسي، ما حصل بأنه «انهيار ذهبي». وخلال الفترة ما بين 1900 - 1913، بلغ معدل ارتفاع مقدار الذهب بشكل نقد في الولايات المتحدة ما يقارب 70 مليون دولار بسعر 20,67 دولار للأونصة (122

مليون دولار بسعر 35 دولار). وخلال الفترة ما بين 1934 - 1939، كانت أقل زيادة في احتياطي الذهب الأمريكي تبلغ 1,1 بليون دولار⁽⁵⁶⁾. كما بلغ مجموع واردات الولايات المتحدة من الذهب خلال الفترة ما بين 1934 - 1939 مقداراً هائلاً وهو 9,6 بليون دولار، أي بزيادة قدرها 3,3 بليون دولار عن الإنتاج المتزايد للذهب خلال تلك السنوات، وقد جاء 20 بالمائة تقريباً من هذا الدفق من فرنسا، ولكن ضمن هذه المعاناة من الركود، كانت حتى الهند تصدر الذهب إلى الولايات المتحدة⁽⁵⁷⁾. وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، كان ما يقارب 20 بليون دولار أو 60 بالمائة من النقد الذهبي العالمي، قد استقر في الولايات المتحدة مقارنة بمعدل لم يكن يزيد عن 38 بالمائة سنة 1929 و23 بالمائة سنة 1913⁽⁵⁸⁾. كان ذلك المخزون الهائل يزن أكثر من خمسة عشر ألف طن، كما كان يعادل في ذلك الوقت الإنتاج العالمي من الذهب خلال اثنتي عشرة سنة، ويالها من كومة. إن غرفة أتاهوالبا، بعد أن ملئت بالذهب، لم تكن لتحتوي سوى ستة أطنان - تلك الكمية كانت أكبر من مجموع الإنتاج السنوي للذهب في أوروبا في أوائل القرن السادس عشر.

كيف يمكن تفسير ظاهرة هجرة الذهب من سائر أرجاء العالم إلى الولايات المتحدة؟.. لقد أثار ذلك الكم الهائل من الإنتاج الجديد أسئلة بشأن ما إذا كان سعر الذهب سوف يهبط فعلياً، مع بقية السلع في العالم، وفي هذه الحالة، كانت أفضل استراتيجية هي بيع أكبر كمية ممكنة من الذهب إلى الولايات المتحدة بسعر 35 دولاراً ما دامت الفرصة متوفرة. لكن الدافع الأكثر أهمية كان دافعاً سياسياً: فقد كانت تلك الأيام تثير الرعب في أوروبا، كان هتلر قد بدأ مسيرته، وإلى جانبه موسوليني وإمبراطور اليابان يصلصلان بسيفيهما. رفض هتلر شروط اتفاقية فرساي، وفي سنة 1935 أعاد القوات الألمانية إلى منطقة راينلاند المنزوعة السلاح - الملاصقة للحدود الفرنسية - وأطلق برنامجاً جباراً علنياً لإعادة التسلح فور تسلمه زعامة ألمانيا. وبينما كانت الدول الأخرى

لا تزال تتخبط في مأزق الركود، نجح الإنفاق السخي لهتلر على السلاح في إخراج ألمانيا من الركود بنفس السرعة التي عجلت فيها سياسات روزفلت الجديدة بشفاء الولايات المتحدة. قامت إيطاليا بغزو الحبشة (أثيوبيا الحالية) سنة 1935. وقام النازيون بغزو النمسا سنة 1938، ثم تشيكوسلوفاكيا في أوائل سنة 1939، استولى هتلر على احتياطيهما من الذهب بمجرد أن دخلت قواته فيينا وبراغ. وفي هذه الأثناء، كان النظام الشيوعي مزدهراً في روسيا، حيث ظل معدل الإنتاج ومعدل التوظيف في تصاعد خلال الثلاثينات.

وفي مثل هذا الجو المثير للخوف، بدا شحن الرساميل، وبخاصة بشكل ذهب، إلى أمريكا عبر الأطلسي أمراً يفرضه المنطق السليم. كانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم التي بدت مستعدة لشراء الذهب بكميات غير محدودة بسعر لا يتغير وهو 35,00 دولار. أما الدول الأخرى، فكانت إما قد توقفت عن شراء الذهب أو أنها كانت تدفع أسعاراً تتغير حسب معدل صرف عملاتها بالنسبة للدولار. كانت علاقة الدولار - الذهب بمثابة النجم الثابت في السماء الذي تنجذب إليه، دون مقاومة، سائر الكواكب ومجموعات النجوم الأخرى.

غير أن أغرب ما في الأمر أن الولايات المتحدة قد امتصّت كل ذلك الذهب، المقدرة قيمته ببلايين الدولارات، دون صدور أية إشارة عن تلك القوة الطبيعية التي تقوم بتغيير اتجاه العملية بشكل معاكس. ماذا حدث. لملاحظة ديفيد هيوم القيمة، التي أبدأها سنة 1752، بأنه «لا يمكن تجميع النقد، شأنه شأن أي سائل آخر، إلى أكثر من مستواه الملائم»؟. لم تحدث أي من الخطوات اللازمة لتحقيق تكهنات هيوم. فإيداعات المصارف التي تلقاها أولئك الذين صدّروا الذهب إلى الولايات المتحدة كانت تقبع خاملة أو أنها كانت تُستثمر بمعدلات فائدة تصل إلى أقل من 1 بالمائة سنوياً. لم يكن الوقت مناسباً لركوب المخاطر. أما المصارف التي أُتخِم احتياطها بالذهب المستورد فقد كان

لديها نفس الشعور: لم يكن هناك في تلك الأيام، أجمل من منظر كومة جميلة دسمة من النقد. وخلاصة القول، استمر المال في التكدر في أمريكا إلى أكثر من مستواه الملائم لا لهدف سوى أن يقبع هناك بهدوء في انتظار سكون العاصفة. وقد عُرفت العملية باسم «فخ السيولة». فلم يجر استخدام تلك الأكوام من النقد إلا فيما بعد، وعندما فرضت ذلك ضغوط الإنفاق في أوقات الحرب.



وهكذا واجه معيار الذهب الفيكتوري العظيم مية بشعة ومؤلمة وطويلة، وهي عملية تعود إلى زمن الموانع التي فرضت على قابلية التحويل والتي فُرضت بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى. ولم يُكتب للتركيبة القديمة أن تعود إلى سابق عهدها بعد سنة 1918. إن الناحية التي تسترعي الانتباه في هذه الحكاية هي أن العديد من الناس كانوا يعتقدون أن بإمكانهم إنعاش ذلك النظام في عالم غيرته الحرب لدرجة تعذر معها التعرف على ملامحه.

من السهل تفهّم الحنين إلى عالم ما قبل الحرب، وهو الحنين الذي شجع الصراع الهادف للعودة إلى الذهب. كما أن من السهل تفهّم الرغبة في نظام لا سبيل إلى مجاراته في تاريخ المال، من حيث بساطته وأناقته. ومن السهل تفهّم شعور الافتتان بالذهب - وهو شعور لم يضعف منذ أيام موسى وجيسون وكرويسوس وبيزارو وحتى أيام مونتاجو ونورمان.

ولكن ما لا يسهل فهمه هو أن يقوم الناس باتخاذ قرارات بهذه الأهمية على أساس رؤى عفا عليها الزمن، لا على أساس تحليل موضوعي، رافضين بإصرار التفكير بأي حل آخر للمشكلة القائمة⁽⁵⁹⁾. كما أن من أصعب الأمور فُهمَ كيف أن القلة فقط بدت واعية - إلى أن تأخر الوقت - للعبر التي قدمها المثال البريطاني عن الكيفية التي يمكن بها لقرار بسيط أن يؤدي إلى معاناة

اقتصادية لا مثيل لها. إن الفكرة القائلة بأن الذهب يقدم الحل الأمثل لكل الأمور، هي فكرة مقلوبة رأساً على عقب: بإمكان الذهب تقديم الحل الأمثل لكل الأمور فقط عندما تكون تلك الأمور في الوضع الأمثل في المقام الأول. لقد كان ذلك هو المعنى الحقيقي وراء تأكيد دزرائيلي سنة 1895 بأن معيار الذهب في بريطانيا كان النتيجة لا السبب لازدهارها التجاري.

وكما يحدث غالباً، تتوضح الأخطاء باطراد بعد حدوث الواقعة. ويقول ب. ج. غريغ، السكرتير الشخصي الرئيسي لتشرشل، «إن ونستون يكاد يتوصل للقناعة [في أواخر أيامه] بأن قراره بالعودة إلى الذهب كان أكبر خطأ ارتكبه في حياته»⁽⁶⁰⁾. ويعتبر ذلك رأياً لافتاً للنظر من قبل تشرشل بالنظر للكابوس المائل في دوره الرئيسي في كارثة غاليبولي سنة 1915⁽⁶¹⁾. بوصفه اللورد الأول للأميرالية.

وماذا عن نورمان نفسه؟. . جاء في رسالة بعثها راسل ليفينغويل إلى نورمان سنة 1944، «لشد ما كافحنا سوياً، أنت وبن [سترونغ]، وشركائي وأنا، لإعادة إعمار العالم بعد الحرب الأخيرة - وانظر الآن إلى الوضع الحالي اللعين»^{(62)(*)}. وقد أقره نورمان قائلاً: «عندما أستعيد الماضي، أرى أننا، رغم كل الأفكار والجهد والنوايا الحسنة التي قدمناها، إلا أننا لم نحقق شيئاً على الإطلاق. . . . وعلى العموم، فإن ما من شيء قممت به أنا، والقليل جداً مما قام به ذلك العجوز بن. . . . كان له تأثير جيد»⁽⁶³⁾.

(*) كان ليفينغويل يرسل إلى نورمان بانتظام رزم الطعام خلال الحرب العالمية الثانية، وقد ثابر بنشاط على مراسلة صديقه القديم.